الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٧
المعقودة يوم الأربعاء
١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤
الساعة ١٨/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة

الرئيس: السيد خان (باكستان)

ثم: السيد رايشيف (بلغاريا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.2/49/SR.7
15 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٨/٠٠

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد فلوسوفتش (بولندا): قال إن التغيرات السياسية والاقتصادية والبيئية والديمغرافية التي شملت العالم بأسره أخذت تخلق مشاكل من غير ذلك النوع الذي يُعالج بالدبلوماسية التقليدية. ولا يمكن حل هذه المشاكل بالوسائل العسكرية والنوايا الحسنة وحدها، بل يقتضي حلها إجراءات حاسمة لتطويع المؤسسات الدولية - بما فيها الأمم المتحدة - لمواجهة التحديات العالمية.

٢ - وأردف قائلا إن منظومة الأمم المتحدة لا تزال توفر على الرغم من أوجه قصورها، أفضل إطار لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية. ولكن النهج القطاعي الذي درجت المنظمة على اتباعه أدى إلى التجزئة وازدواج الجهد وهو لا يفي بمتطلبات مواجهة التحديات الراهنة. وذلك لأن العملية الانمائية تقتضي تكامل الجهود المبذولة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. غير أن الهيكل الحكومي الدولي للأمم المتحدة يفتقر، كما قال رئيس الوزراء السابق لبولندا، إلى "حلقة مفقودة" على الصعيدين الموضوعي والمؤسسي، تربط بين مسائل السياسة والأمن من ناحية ومسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية من الناحية الأخرى. وبالتالي، تؤيد بولندا اقتراح الأمين العام بدعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بالسلم والأمن والاستقرار.

٣ - واستطرد قائلا إن من المتوقع أن يؤدي نجاح جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية إلى زيادة الفعالية في إدارة السياسة الاقتصادية والتجارية الدولية. ومن شأن توثيق الروابط المؤسسية بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وهي الأعمدة الثلاثة التي يقوم عليها نظام بريتون وودز، أن يؤدي إلى زيادة الترابط بين سياساتها، الأمر الذي يساعد بدوره على ضمان السلاسة في تنمية الاقتصادات السوقية الجديدة. وحذر من أن تصبح المعونة بديلا عن التجارة. وقال إن الوصول إلى الأسواق العالمية أمر بالغ الأهمية لبلدان أوروبا الوسطى. وحث البلدان المتقدمة النمو على قبول المزيد من الواردات من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ورحب فضلا عن ذلك بتضمن اتفاقات مراكش أحكاما مراعية لحقائق العملية الانتقالية.

٤ - وتابع حديثه قائلا إن من المرجو أن يؤدي إنشاء منظمة التجارة العالمية إلى قيام نظام تجاري متعدد الأهداف أفضل انضباطا وأكثر عدالة. وينبغي أن تبدأ المنظمة الجديدة أعمالها في أقرب وقت ممكن لتقليل أي مخاطر ينطوي عليها الانتقال من مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة "غات". ولهذه الغاية ستبذل بولندا كل جهدها لإنهاء إجراءاتها المتعلقة بالتصديق على الاتفاق بأسرع ما يمكن. وقال إنه لا بد أيضا من إيجاد السبل المناسبة للتنسيق بين جهود منظمة التجارة العالمية وجهود الهياكل الأخرى التي تعالج مسائل تجارية في الوقت الحاضر، ليتسنى بذلك تفادي ازدواج العمل والموارد.

(السيد فلوسوفتش، بولندا)

٥ - ومضى يقول إن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية فضلا عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي وغيره من وكالات المساعدة التقنية، ستساعد منظومة الأمم المتحدة على توجيه المزيد من الاهتمام نحو توفير الدعم للبلدان النامية، ولا سيما لأقل البلدان نموا وبلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ودعا إلى إعادة النظر في ولايات هذه الهيئات وإعادة تحديدها حسب الاقتضاء. وأكد على ضرورة اعتراف المؤسسات الانمائية بأن الفجوة الانمائية القائمة تشكل خطرا على الأمن وهي جديرة بالتالي بأن تحظى بأولوية عليا.

٦ - وواصل كلامه قائلا إنه في حين أن بعض المناطق يتمتع حاليا بانتعاش اقتصادي، فغيرها من المناطق يفتقر إلى الدينامية اللازمة للنمو. وأخذت الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو تنمو من جديد ولكنها لا تزال تعاني من ازدياد البطالة. وبدأت البلدان النامية التي تشكل ٨٠ في المائة من سكان العالم تشهد نموا قويا في السنوات الأخيرة. أما في أوروبا الوسطى والشرقية فلا يزال الناتج آخذا في التقلص ولكن سرعة تقلصه تباطأت في السنتين الماضيتين. ولئن كانت بوادر الانتعاش بدأت تظهر على بعض بلدان أوروبا الوسطى فهذه البلدان لا تزال تواجه البطالة وغيرها من الصعوبات، بما فيها الصعوبات الناجمة عن أوجه التفاوت الاقتصادي في المجتمعات التي كانت تقوم سابقا على المساواة. وبلده يمضي قُدما نحو الانتعاش للسنة الثالثة على التوالي، بعد أن تلقى جرعة من "العلاج بالصدمة". ومع ذلك لم يصل العديد من مؤشراته الاقتصادية إلى المستوى الذي كان عليه في الفترة السابقة للأزمة؛ والتكاليف الاجتماعية التي يتكبدها بفعل التحول السريع باهظة. وقال إن من الواضح أن الدعم الخارجي للاصلاح أمر ضروري ولا سيما للبلدان التي أثبتت التزامها بالتغيير.

٧ - وختم حديثه قائلا إن استنتاجات خطة التنمية والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ستوفر المخطط اللازم للعمل في مجالي السلم والتنمية.

٨ - السيد سيشو (بيلاروس): قال إن الحالة العالمية الراهنة تقتضي إعادة تقييم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للقضاء على الفقر والبطالة والمرض والجوع. ولا بد لحل هذه وغيرها من المشاكل الطويلة الأجل من اتباع نهج واقعي وعملي والتضامن وإقامة شراكة جديدة، واعتماد شكل جديد من الحوار المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وإنشاء آليات لتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي وإدارة الاقتصاد الجزئي.

٩ - وأردف قائلا إن تقرير الأمين العام المعنون "خطة للتنمية" يمثل وثيقة أساسية لأنشطة الأمم المتحدة حاضرا ومستقبلا في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة. ووفده يعتبر أن الفرضية

الأساسية لهذا التقرير، وهي أن التنمية توفر أضمن أساس للسلم، ليست مجرد حقيقة بديهية بل تعبر عن التجربة التاريخية التي مرت بها بيلاروس وكانت أحيانا كثيرة تجربة مريرة.

(السيد سيشو، بيلاروس)

١٠ - واستطرد قائلا إن بيلاروس تواجه في جهودها المبذولة لإدماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي والأوروبي، أزمة اقتصادية هيكلية عميقة بدأت في منتصف الثمانينات، ويعيق التنمية العادية للاقتصاد البيلاروسي الافتقار إلى استراتيجية إصلاحية واضحة، واللجوء إلى التغييرات السطحية عوضا عن الانتقال المطرد إلى الاقتصاد السوقي، وعدم الثبات على مبدأ في السياسة الاقتصادية الخارجية، وانعدام النظام في علاقات بيلاروس الاقتصادية مع العديد من شركائها التقليديين. وقال إن زعماء بيلاروس الجدد يحاولون التغلب على الأزمة الاقتصادية التي يواجهها البلد وتنفيذ إصلاحات اقتصادية حقيقية. ويوجه البرنامج الوطني للتغلب على الأزمة الاقتصادية جل اهتمامه نحو تنشيط الانتاج بتحقيق الاستقرار في النظام المالي والعلاقات النقدية والاستئمانية وإدخال إصلاحات سعرية؛ وتحقيق استقرار الروبل البيلاروسي بتحقيق التكافؤ بين ميزاني التجارة والمدفوعات وزيادة التجارة الخارجية؛ والتغلب على تدهور الانتاج بضمان تطويعه لإدارة أفضل وتعزيز الاصلاحات السوقية؛ وإصلاح هيكل الأجور وسياسات الدخل والعمالة ونظام الدعم الاجتماعي.

١١ - وتابع حديثه قائلا إن بيلاروس ترغب في اجتذاب الاستثمارات والتكنولوجيات الأجنبية، التي بدونها تكون فرصة نجاح الاصلاحات الحقيقية في الأجل القصير ضئيلة. وبيلاروس تتعاون حاليا مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتبحث عن أشكال جديدة من التعاون الاقتصادي التي تعود بفائدة متبادلة مع جميع الدول والأوساط التجارية والمالية والعلمية الراغبة فيه. وبيلاروس عاكفة على تحسين قوانينها وتسعى إلى إنشاء الضمانات اللازمة لحماية ممتلكات وأرباح شركائها الأجانب.

١٢ - ومضى يقول إن بيلاروس مقتنعة بالأهمية الحيوية للتكامل الاقتصادي مع رابطة الدول المستقلة على أساس التوافق العام للآراء وتبادل الفائدة والواقعية العملية والشراكة. وفي هذا الصدد، فإن العودة المتزايدة إلى التكامل الاقتصادي بين بلدان الاتحاد السوفياتي السابق تتفق مع الاتجاه العالمي العام نحو التكامل الاقتصادي الاقليمي ودون الاقليمي.

١٣ - وقال إن وفده يؤيد أن يكون هناك مجلس اقتصادي واجتماعي فعال وأن تؤدي هيئاته الفرعية مهامها بكفاءة، وأن تتسم الأنشطة التنفيذية بقدر أكبر من اللامركزية والطابع الاقليمي، وأن تتوفر فرص أكبر لتنفيذ مشاريع عملية تشترك فيها اللجان الاقليمية. ورأى أنه ينبغي أن يكفل المجلس، بتوجيه من الجمعية العامة، التنسيق الفعال داخل منظومة الأمم المتحدة التي تشكل مؤسسات بريتون وودز جزءا لا غنى عنه منها، بغية إيجاد حلول عملية لمشاكل التنمية. وقال إن وفده يدعو إلى توخي المزيد من التنظيم في استخدام الموارد المالية والموارد الأخرى المقدمة عن طريق برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغيرهما من البرامج والصناديق والوكالات المتخصصة.

(السيد سيشو، بيلاروس)

١٤ - واتبع ذلك بقوله إن وفده وإن كان يعترف بوجود مصالح خاصة لمجموعة الـ ٧٧، لا يسعه أن يقبل محاولات التعدي على المصالح الطبيعية والاقتصادية للبلدان الأخرى التي تواجه صعوبات اقتصادية ضخمة. وقال إن بيلاروس لا تريد منافسة أقل البلدان نموا على الموارد المحدودة الموجودة لدى منظومة الأمم المتحدة، بل تود التعاون مع جميع الدول الصناعية والبلدان النامية بصورة دينامية فيما تبذله من جهود للتغلب على العواقب السلبية المؤقتة المترتبة على الانتقال إلى الاقتصاد السوقي.

١٥ - وأعرب عن تأييد وفده للمقترحات التي تقدمت بها وفود مختلفة لعقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالتنمية، وعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة معني بالتعاون في مجال التحول، ومؤتمر دولي معني بالتعاون بين الجنوب والجنوب، بالاضافة إلى أنشطة أخرى مثيرة للاهتمام. وقال إن وفده يأمل أن يتلقى ردا إيجابيا على الاقتراح الذي تقدم به رئيس وزراء بيلاروس لعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١٦ - السيد رايشيف (بلغاريا) يتولى رئاسة الجلسة

١٧ - السيد تورك (سلوفينيا): قال إن التغيرات العالمية الأخيرة أخذت تشكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل جديد. وذلك أن عددا من الدول الحديثة الإنشاء، ومعظمها يسير نحو الاقتصادات السوقية الكاملة، تسعى سعيا جادا إلى إدماج نفسها في النظام الاقتصادي العالمي. وهكذا يبدو أن عهد نماذج التنمية الاقتصادية المختلفة تماما والمتنافسة ولى ومضى ليبدأ عهد جديد من التكامل العالمي مصحوب بتحديات جديدة وبفرص جديدة أيضا.

١٨ - وأردف قائلا إن الأمم المتحدة اعترفت في عدة مناسبات بأن من شأن إدماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي أن تكون له آثار إيجابية على التجارة العالمية وعلى النمو والتنمية في المجال الاقتصادي، ولكن الإدماج الناجح لتلك الاقتصادات يتوقف على ثلاثة عناصر رئيسية هي: إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية، وتعزيز المبادئ الأساسية لحرية التجارة، وتوطيد دعائم التعاون الإقليمي. وقال إنه يود التأكيد في هذا الصدد أن مصطلحي "البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية" و"الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية" إنما هما تصنيفان عريضان ويجب استعمالهما مع المراعاة الواجبة لفرادى هويات واقتصادات الدول، فثمة مخاطرة جسيمة في تصنيف الدول خلال فترة من التغير الدينامي.

١٩ - واستطرد قائلا إن سلوفينيا نفذت بعد مرورها بفترة وجيزة من الصعوبات إثر انحلال يوغوسلافيا السابقة، برامج تعديل اقتصادي وحققت الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي. وسجلت الصادرات إلى الأسواق الأجنبية زيادة أدق، مقترنة بازدياد الطلب المحلي، إلى نمو اقتصادي لا يستهان به.

(السيد سيشو، بيلاروس)

ومن المتوقع أن يستمر النمو غير التضخمي بصورة مستدامة لعدة سنوات. ونتيجة لتلك التطورات يمكن أن تحتل المسائل الإنمائية مكان الصدارة مرة أخرى، وسيستمر نقل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، وسيظل إصلاح النظام المصرفي يحظى بأولوية هامة. وقال إن دلائل نمو الاستثمار في المستقبل تبشر خيرا، ويتوقع أن يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بدور هام في المجالات المنطوية على نقل كم كبير من التكنولوجيا.

٢٠ - ومضى يقول إن سلوفينيا، وهي من الأصل عضو في البنك الدولي وفي صندوق النقد الدولي، أصبحت مؤخرا طرفا في مجموعة "غات". وهي تنشئ الآن، وبسرعة، ترتيبات للتجارة الحرة مع شركائها في أوروبا الوسطى والشرقية وتنتظر بدء المفاوضات حول الانتساب إلى الاتحاد الأوروبي.

٢١ - وقال إن التجربة السلوفينية تثبت إمكانية إنجاز العملية الانتقالية بسرعة وأن هذه العملية لا تحتاج بالضرورة إلى تعبئة كم كبير من الموارد الأجنبية. وقال إن هناك وجهين جديرين بالتنويه بصورة خاصة من أوجه العملية الانتقالية في سلوفينيا، أولهما أن الفترة الأولى التي تحقق خلالها الاستقرار الأساسي للاقتصاد الكلي كانت قصيرة نسبيا، وثانيهما أن اندماج سلوفينيا في النظام الاقتصادي الدولي أصبح أمرا لا بد منه لاستدامة النمو في هذا البلد. وقال إن سلوفينيا تدخل الآن مرحلة تعلق فيها أهمية كبرى على الجوانب التكنولوجية والبيئية والاجتماعية للتنمية.

٢٢ - وواصل حديثه قائلا إن التعاون المتعدد الأطراف أصبح في هذا الزمن المتسم بالترابط العالمي أهم من أي وقت مضى. ووفده يرحب باختتام دورة أوروغواي وسيشترك اشتراكا ناشطا في منظمة التجارة العالمية. وسلوفينيا تتطلع إلى مواصلة التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وترجو أن يحظى البرنامج القطري لسلوفينيا بالموافقة في أوائل عام ١٩٩٥.

٢٣ - وأعقب ذلك بقوله إن الحكومة السلوفينية تؤيد أنشطة لجنة التنمية المستدامة وقد أدرجت في سياساتها وقوانينها عدة من عناصر جدول أعمال القرن ٢١. وأبدى ترحيبه بخطة التنمية التي وضعها الأمين العام وخص بالذكر التوصيات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وأيد فكرة عقد مؤتمر عالمي للتنمية.

٢٤ - ونوه بالسياسات الاجتماعية والإدارة الرشيدة المستندتين إلى معايير حقوق الإنسان المسلم بها عالميا، بوصفهما عنصرين هامين في أي سياسة مترابطة من سياسات التنمية الاجتماعية. وقال إن القمة العالمية القادمة للتنمية الاجتماعية ستتيح فرصة ممتازة لوضع التوصيات المناسبة للسياسة العامة في هذا

الصدد. وسلوفينيا مشتركة بنشاط في عملية التحضير لهذه القمة وستستضيف فضلا عن ذلك حلقة دراسية تعقدها الأمم المتحدة عن الأبعاد الأخلاقية للتنمية الاجتماعية.

٢٥ - السيد فيلشيز (نيكاراغوا): أعرب عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل الجزائر نيابة عن مجموعة الـ ٧٧.

٢٦ - ثم قال إن المسرح الدولي شهد تغيرا ملفتا للأنظار في السنوات الأخيرة، وتتيح الذكرى السنوية الخمسون للأمم المتحدة فرصة ممتازة لإجراء تقييم مستفيض لأساليب المنظمة في تحسين الاقتصاد العالمي والوصول بالإمكانية الإنمائية لكل بلد إلى الحد الأمثل. وفي هذا الصدد استضاف بلده في تموز/يوليه ١٩٩٤ المؤتمر الدولي الثاني للديمقراطيات الجديدة أو المسترجعة، الذي سعى إلى تحديد أوجه الضعف المؤسسي ومساعدة البلدان كي تصبح شريكة فعالة في النظام العالمي الجديد. وقال إن الإعلان الذي أصدره المؤتمر اعترف بارتباط مستقبل الديمقراطية والسلم بالأسلوب الذي يعالج به المجتمع الدولي مسائل يذكر منها الدين الخارجي، وحماية أسواق البلدان النامية، وعدم توافر التمويل بشروط ميسرة من أجل التنمية، والفقر، وأثر سياسات التكيف الهيكلي على الفئات المنخفضة الدخل، وحث المجتمع الدولي على إيلاء الاعتبار الواجب لما تتسم به عملية الانتقال من تعقيد في كل بلد ولما تختص به من مميزات، ونوه فضلا عن ذلك بما للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف وتنشيط القطاع الخاص وتعزيز الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغير الحكومية من أهمية حيوية في توطيد دعائم التقدم الاقتصادي والاجتماعي في الديمقراطيات الجديدة والمسترجعة.

٢٧ - واستطرد قائلا إن المؤتمر أكد أن برامج التكيف الهيكلي قد تثير في حال عدم مراعاتها للحقائق الاجتماعية، توترات سياسية واجتماعية وتقوض بذلك عملية الانتقال الديمقراطي. وتوافقت الآراء على أنه لا بد من أن تولي القمة العالمية للتنمية الاجتمتاعية اهتماما على سبيل الأولوية للعواقب الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي وتحقيق النمو العادل. وأكد المشتركون في المؤتمر أيضا على ضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية تشمل توفير استحقاقات اجتماعية لأكثر الفئات حرمانا.

٢٨ - وقال إن إعلان المؤتمر ألقى الضوء على الحاجة إلى اتفاقات بشأن الدين الخارجي، ولا سيما الدين التجاري، وإلى طرق مبتكرة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وسلاسة الإدارة، وهما أمران لا يمكن للديمقراطيات أن تعمل بفعالية بدونهما.

٢٩ - وواصل حديثه قائلا إن المشتركين في المؤتمر أكدوا من جديد التزامهم بتقوية دور الأمم المتحدة في تعزيز السلم والتنمية، وأكدوا في هذا الصدد على أهمية "خطة السلم" التي وضعها الأمين العام، كما أكدوا أهمية التعاون بين منظمة التجارة العالمية ومنظمات التجارة الإقليمية التي توفر آلياتها التنظيمية الجديدة وسيلة جيدة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الديمقراطيات الجديدة والمستردة.

٣٠ - وقال إن المؤتمر أكد مرة أخرى ضرورة تعزيز التعاون الإنمائي الثنائي والمتعدد الأطراف من أجل توطيد دعائم الديمقراطية والسلم. وأوصت خطة عمل المؤتمر بأن تعزز البلدان أسس الاستقرار والنمو في الميدان الاقتصادي على المستوى الوطني بزيادة مرونة الاقتصاد الكلي، والحد من تحكم الدولة وإتاحة المزيد من الحرية في القطاع الخاص. واتفق المشتركون في المؤتمر على بذل المزيد من الجهود في مجال التنمية الاجتماعية، ودعم برامج التنمية البشرية المستدامة، ومكافحة الفقر كوسيلة للحفاظ على الديمقراطية.

٣١ - وزاد على ذلك بقوله إن المشتركين في المؤتمر رأوا أنه يجب أن تولي منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز المزيد من الاهتمام للصعوبات التي تواجهها تلك البلدان في الوقت الحالي، ولا سيما أقل البلدان نموا من بينها. ولما كانت الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قد زادت من احتمال انعدام الاستقرار في الديمقراطيات الجديدة أو المسترجعة، أصبح من الضروري تحقيق تنسيق أفضل بين سياسات الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعمليات المؤسسات المالية الدولية.

٣٢ - وقال إنه قد بدأ ذلك اليوم في ماناغوا في إطار الجهود المبذولة لتحقيق السلم والديمقراطية والحرية والتنمية في أمريكا الوسطى قمة بيئية لبلدان أمريكا الوسطى بشأن التنمية المستدامة. وستوقع الحكومات المشتركة فيها على حلف للتنمية المستدامة يتمثل هدفه الرئيسي في بناء نموذج للتنمية المستدامة يستند إلى جدول أعمال القرن ٢١. وسينشئ هذا الحلف استراتيجية إقليمية لتنسيق المبادرات الإنمائية وهو حلف الغرض منه استكمال صكوك التكامل الإقليمي القائمة وتعزيزها.

٣٣ - وأكد في نهاية حديثه على وجوب إملاء النمو الاقتصادي والتنمية والقضاء على الفقر أعلى درجة من الأولوية في جدول الأعمال الدولي، كما أكد على وجوب تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال التنمية. وقال إن خطة التنمية المقترحة توفر أساسا سليما يمكن أن تستند إليه هذه المنظمة في صياغة دورها في إدارة السياسات الإنمائية الدولية وتنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة مع عمل غيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف.

٣٤ - السيد مينيه (المراقب عن منظمة العمل الدولية): قال إنه على الرغم من تحسن دلائل مستقبل الاقتصاد العالمي فلا تزال البطالة تثير قلقا شديدا. وجميع البلدان يبحث حاليا عن أجوبة على أسئلة ثلاثة هي: ما هو السبيل إلى تحقيق نمو غير تضخمي، وما هو السبيل إلى ضمان إفضاء هذا النمو فعليا إلى إنشاء فرص للعمالة، وما هو السبيل إلى ضمان أن تكون فرص العمالة المنشأة من نوعية مقبولة تنطوي على احترام حقوق القوى العاملة.

٣٥ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من وقوع المسؤولية الرئيسية في الرد على هذه الأسئلة على عاتق الحكومات، فإن ترابط الاقتصاد العالمي أخذ يحد بإطراد من تحكمها في موئل توجيه صكوك السياسات

الاقتصادية. وينبغي أن يتقرر ما إذا كانت القوى الاقتصادية للسوق الدولية تكفي لضمان التقدم الاجتماعي للجميع. ونظرا لطبيعة الأسواق، ليس تقليص دور الدولة إلى أدنى حد أنسب وسيلة للتخفيف من وطأة الفقر

(السيد مينيه)

وتحقيق تنمية عادلة. ويجب إعادة تحديد دور السياسات العامة في ضوء الحقائق الناشئة، مع وضع دور هذه السياسات في تهيئة بيئة مساعدة على تحقيق الأداء السوقي الأمثل في الاعتبار.

٣٦ - وأضاف قائلا إنه ينبغي ألا تنظر الحكومات في السياسة الاجتماعية بمعزل عن السياستين الاقتصادية والمالية، بل أن تسعى إلى تحقيق التكامل بينها وتضع أهدافا اجتماعية واضحة، كتخفيض معدل البطالة في الأجل الطويل. ومنظمة العمل الدولية تركز من ناحيتها على تعزيز قدرة وزراء العمل والعمالة وقدرة منظمات العمال وأرباب العمل على اتخاذ المبادرات والإجراءات.

٣٧ - وأردف قائلا إن التعاون الذي يجري تطويره حاليا على المستوى الدولي في المجالين السياسي والاقتصادي لن يكون فعالا ما لم يصاحبه تعزيز السياسات والإجراءات الدولية فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية. ولاحظ في هذا الصدد أن التعاون بين منظمة العمل الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي توسع وتطور بقدر كبير بمرور السنين. وأنه ينبغي أن يتيح نظر الجمعية العامة في خطة التنمية فرصة لاستحداث واستكشاف طرق جديدة للتعاون المجدي بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. ورأى أنه ينبغي لهذه الجهود أن تجمع بين المسؤولين عن السياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية وأن نوفر إطارا متكاملا لتوجيه السياسات الوطنية والدولية الرامية إلى مواجهة التحديات الراهنة للاقتصاد العالمي.

٣٨ - السيد هونغ جي ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن مسألة التنمية تتصل اتصالا وثيقا بالسلم والأمن العالميين وتحسن رفاه الإنسان. وقد بذلت الأمم المتحدة منذ إنشائها الذي مضى عليه نصف قرن جهودا متواصلة لإزالة الفقر والجوع من سطح المعمورة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى الدول الأعضاء؛ ولكن هذا الهدف لا يزال بعيد المنال. ولا تزال البلدان النامية تجد نفسها في وضع ضعيف بسبب جور معدلات التبادل التجاري وتدهور أسعار السلع الأساسية وارتفاع الحواجز التجارية. وقد حرم ملايين الناس من حقوقهم الإنسانية الأساسية بسبب الجوع والفقر والبطالة. وذهب بعض البلدان النامية إلى حد اعتماد إصلاحات في اتجاه اقتصاد السوق في محاولات تنمية اقتصاداتة؛ ولكن انعدام البيئة الاقتصادية العادلة حال دون تحقيق نتائج ملموسة.

٣٩ - وأضاف قائلا إن الأمم المتحدة اتخذت في الماضي بعض الخطوات لمساعدة البلدان النامية في جهودها الإنمائية، وذلك على أشكال من ضمنها الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع والإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية. ولكن تنفيذ هذين الصكين يحتاج إلى مزيد من الترويج إذا ما أريد إحراز تقدم ذي شأن.

٤٠ - وأردف قائلا إن المشاكل الاقتصادية الراهنة ترجع إلى افتقار العلاقات الاقتصادية الدولية إلى العدالة، وهي تزعزع الاستقرار السياسي والاجتماعي وتشكل بذلك خطرا على السلم والاستقرار العالميين.

(السيد هونغ جي ريونغ، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)

لذا ينبغي للدول المتقدمة النمو أن تساعد البلدان النامية فيما تبذله من جهود لتنشيط النمو والتنمية، ولاسيما بإقامة علاقات اقتصادية منصفة وعادلة. وهذا ما يتطلب إزالة كل أنواع العقبات القانونية والآلية التي تعترض طريق النمو الاقتصادي وبذل جهود مخلصة لحل مشكلة الديون.

٤١ - واستطرد قائلا إن التعاون بين بلدان الجنوب يمثل طريقة فعالة لتعزيز الجهود الإنمائية. وينبغي أن تتخذ الأمم المتحدة خطوات عملية لتشجيع التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ودعمه. ووفده يرحب بالاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة في عام ١٩٩٦ بشأن التعاون بين بلدان الجنوب. وينبغي أيضا تجديد الحوار بين الشمال والجنوب في موعد باكر ليتسنى لجميع البلدان الاتفاق على اتخاذ إجراءات متضافرة لتعزيز التنمية، مع احترام المصالح والفوائد المشتركة.

٤٢ - وأبدى ترحيبه بتقديم خطة للتنمية، وقال إن في ذلك دليلا على أن مسألة التنمية تحظى باهتمام كبير لدى الدول الأعضاء. ولكن ما دام الاقتصاد العالمي خاضعا لسيطرة بضعة بلدان متقدمة النمو فستعجز أي وثائق أو قرارات تعتمد عن تبديد شواغل البلدان النامية. وينبغي لخطة التنمية أن تسعى أولا وقبل كل شيء إلى إنشاء علاقات اقتصادية تعود بالفائدة على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. وأعرب عن أمله في أن يستكمل مقترح الأمين العام أيضا بمقترحات بناءة، ولا سيما بالمقترحات الواردة في البيان الوزاري بشأن خطة التنمية الذي أصدرته مجموعة الـ ٧٧ في تموز/يوليه ١٩٩٤.

٤٣ - وقال إن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحتفظ منذ أمد طويل بعلاقات تعاون اقتصادي مع بلدان أخرى على أساس بناء اقتصاد وطني معتمد على الذات. وقد سنت حكومته قوانين لتشجيع المستثمرين الأجانب وضمان حقوقهم ومصالحهم المشروعة، وستواصل تشجيع التعاون الدولي الاقتصادي والتقني على أساس احترام السيادة والمساواة وتبادل الفائدة.

٤٤ - السيد بدروسو (كوبا): دعا إلى التوسع في عمل اللجنة الثانية ليشمل البحث عن حلول سياسية طويلة الأجل للمشاكل الناجمة عن ارتفاع معدلات الفقر ونقص النمو في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، وقال إن ما يقلق كوبا أنه بعد تخصيص أربعة من عقود الأمم المتحدة للتنمية لم تقل خطورة الصعوبات التي تواجه البلدان النامية، والعالم قاطبة بالتالي، عما كانت عليه سابقا. لا، ولم يتمخض إنهاء الحرب الباردة والخطر النووي المتربص عن زيادة الموارد البالغة الانخفاض المتاحة للتنمية، أو عن بدء إقرار الشروط اللازمة لتهيئة بيئة اقتصادية دولية عادلة ومفيدة لجميع الأطراف.

٤٥ - واتفق مع الرأي الذي أعربت عنه وفود أخرى من أن أكثر البلدان مساهمة في تدهور البيئة العالمية لم تف بالالتزامات التي اتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، القاضية بتعزيز التنمية المستدامة. وقال إن انعدام الاستجابة المناسبة لهذه الالتزامات يدعو إلى الشك في مصداقية لجنة التنمية

(السيد بدروسو، كوبا)

المستدامة وقدرة المجتمع الدولي على معالجة المشاكل العالمية بتضامن صادق. والمشكلة الأساسية المصاحبة لكل الاستراتيجيات الدولية هي مضاعفة المؤتمرات والبرامج دون وجود الموارد الكافية لتنفيذها.

٤٦ - هذا، بينما يوجد في عالم الواقع، كما قال، مئات الألوف من البشر الذين يعيشون ويموتون في حلقة مفرغة من الفقر الأبدي، ويبدو أن الأسباب الكامنة وراءه لا تتأثر بالجهود الإنمائية الدولية. وقال إن قدرة الحكومات على التصرف محدودة وآخذة في التقلص كما يبدو، في حين يضحي المناخ الدولي وسياسات التكيف الاقتصادي بمصالح أضعف قطاعات السكان.

٤٧ - وأردف قائلا إن وفده يعتبر، بالتالي، خطة التنمية بالغة الأهمية ويعتزم التعليق عليها بالتفصيل بمجرد صدور تقرير الأمين العام. وكما لاحظ وزير خارجية كوبا عند مخاطبته الجمعية العامة في إحدى جلساتها العامة، ينبغي ألا يسمح لخطة التنمية أن تصبح بديلا عن الجهود الإنمائية الأخرى التي ثبت نجاحها. كما أنه ليس من المستصوب تجاوز الولايات التشريعية في عملية إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمانة العامة والهيئات الحكومية الدولية. ويكون من المؤسف أيضا لو دعت الخطة إلى اعتماد مجموعة من المفاهيم التي لا تتوافق عليها آراء المجتمع الدولي. وينبغي أن تركز الخطة على مجالات التكنولوجيا والتجارة والمالية إذ هي القطاعات التي تمكن البلدان النامية من الإقدام على النمو والتنمية بطريقة دينامية. ويتسنى للخطة بهذه الطريقة المساعدة على الحد من اعتماد تلك البلدان على المعونة الدولية، وعندئذ فقط يصبح من الممكن التخلي عن النهج الأبوي المتبع إزاء التنمية.

٤٨ - وشدد فيما يتعلق بإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي على وجوب الامتناع عن تفسير قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ تفسيرات جزئية وخارج السياق. وقال إن هذا القرار هو نتاج عملية بدأت بقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٤٥ وينبغي أن ينظر فيه في ذلك السياق. وينبغي ألا تنال الجهود المبذولة لتحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة من استقلال الهيئات والوكالات والبرامج المختلفة وولاياتها المتميزة.

٤٩ - وختم حديثه بالإعراب عن تأييد وفده تأييدا كاملا للبيان الذي أدلى به ممثل الجزائر نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٥٠ - السيد دوكاس (اليونان): تحدث ممارسا حق الرد فقال إن ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أشار إشارة خاطئة إلى اسم ذلك البلد في البيان الذي أدلى به في الجلسة الخامسة. إن الاسم

الصحيح لذلك البلد مذكور في قرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣) الذي قبلت هذه الدولة بموجبه في عضوية الأمم المتحدة والذي يقضي بأن يشار إليها مؤقتا لجميع الأغراض داخل منظومة الأمم المتحدة بوصفها جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ريثما يسوى الخلاف على الاسم. وهذا الخلاف لم يسو بعد.

(السيد دوكاس، اليونان)

٥١ - وأضاف قائلا إنه لأمر مؤسف أن تختار جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة استغلال وقت اللجنة الثمين لتشن هجوما مباشرا على اليونان. إن اللجنة ليست محفلا مناسبا لمناقشة مسائل سياسية. وقال إنه يرى رغما عن ذلك أنه يجدر به أن يضيف، للعلم، أن اليونان بذلت كل ما في وسعها لصون السلم والاستقرار في المنطقة وعرضت على جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تكرارا ورسميا، تزويدها بالدعم الاقتصادي والمساعدة، بما في ذلك استخدام الموانئ اليونانية، بشرط أن تنبذ حكومة سكوبيي سياساتها التوسعية تجاه اليونان، وهي السياسات التي تشكل الخطر الحقيقي الوحيد الذي يهدد الاستقرار في المنطقة.

٥٢ - السيد دجونديف (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): تحدث ممارسا حق الرد فقال إنه استمع باهتمام لبيان ممثل اليونان بشأن العلاقات المقدونية - اليونانية ويود تقديم توضيح. إن ممثل اليونان حاول متعمدا أن يحدث تشويشا بشأن هذه المسألة بتفسير قرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣) مرة أخرى تفسيرا خاطئا. إنه لا يخفى على أحد من الحاضرين، بمن فيهم ممثل اليونان، أن اسم بلده هو "جمهورية مقدونيا". ولا يجبر بلده على الامتناع عن استعمال هذا الاسم أي مقرر أو قرار صادر عن الأمم المتحدة. ومثل هذا الطلب يخالف القانون الدولي. لذا، سيشير وفده إلى بلده حاضر ومستقبلا في كل الأوقات باسمه، وهو "جمهورية مقدونيا"، وذلك مع الامتثال الكامل لقرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣).

٥٣ - وأضاف قائلا إنه فيما يتعلق بقرار حكومة اليونان حرمان بلده من حقه كدولة داخلية، كان من الأفضل كثيرا لو أن ممثل اليونان أحجم عن الدفاع عن قرار حكومته أو محاولة تعليل هذا القرار غير المشروع بموجب القانون الدولي، وانتهز الفرصة عوضا عن ذلك ليعلن أن حكومته تعتزم إلغاء قرارها، وهو ما يتوقعه المجتمع الدولي ولا سيما الاتحاد الأوروبي. والواضح أنه ليست هناك الإرادة السياسية والشجاعة لفعل ذلك.

٥٤ - وأردف قائلا إن اليونان مسؤولة، كما أوضح وفده في بيانه السابق، عن المشاكل الضخمة التي يواجهها بلده، وأفضل سبيل للبلدين، وفي صالح الاقتصادين المقدوني، أن يلغى هذا القرار في أقرب وقت ممكن. وقال إنه واثق من أن العلاقات بين هذين البلدين ستتحسن في المستقبل وستكون قدوة يحتذى بها في إنشاء علاقات قائمة على حسن الجوار.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٥